# اللغــة العربيــة بين ممارســة الإدارة ودراستهــا في مجال التنظيمات السياسيــة والإداريــة – مقترب بيئــي–

**أ/ نور الصباح عكنوش**
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة بسكرة

**الملخّــص:**

يتناول المقال العوائق المنهجية التي تواجه الباحث في التنظيمات السياسيــة والإدارية بالنظر لطبيعــة الاختصاص والإشكاليــات التي تثيرهــا مختلف المواضيع ذات الصلة على غرار موضوع اللغة العربيــة والإدارة في الجزائر كمادة تحليل نموذجية لتشخيص واقع ومستقبل ميدان بحث هام للجامعــة والمجتمع معا باستعمال المقترب البيئي.

**Résumé:**

Cet article traite les obstacles méthodologiques que fait face le chercheur dans le domaine des organisations politiques et administratives par rapport a la nature de la spécialité et aux problématiques que soulèvent les différent sujets y compris le thème de la langue arabe et l'administration en Algérie.

Ce dernier se présente comme une matière d'analyse pilote pour l'identification du vécu et du futur d'un domaine important pour l'université et la société, en utilisant l'approche écologique.

**مقدمـــة:**

أصبح موضوع الهوية ميدانا هاما للبحث العلمي المتصل من حيث التخصص بالعلوم الاجتماعية الحديثة، ولا يمكن إدراك هاته العلاقة بل وتوسيع نطاقها للعلوم السياسية تحديدا إلا من خلال البحث في مختلف مستويات تأثير الهوية في بناء الدولة الوطنية الحديثة. وذلك إما في شكل رمزي كاللغة أو في شكل تنظيمي كالمؤسسات والقيم التي تكون نسق الإدارة. وتوفر الجزائر في هذا الإطار تراكما نظريا يسمح بفرز هذه الأشكال انطلاق من التداخل الذي حصل بعد الاستقلال بين أهم عناصر الهوية الوطنية أي اللغة العربية ونماذج الإدارة الغربية.

لقد تأسست فكرة الدولة الوطنية Etat –Nation بعد 1962 حول مفاهيم ومشاريع وحتى مقولات يمكن القول أنها جدلية، وذلك بين الجماعات الوطنية والنخب السياسية من جهة وبين الباحث الأكاديمي ومادة البحث من جهة ثانية. وما يهمنا هو هذا المستوى تحديدا لأن الفصل المنهجي بين ما هو لغوي إجرائي أو اتصالي بتعبير تشومسكي داخل البنى التنظيمية الناشئة، وما هو إداري يطرح عدة ملابسات في ذهن الباحث في سعيه للوصول إلى أحكام واقعية لا أحكام قيمية. Jugements de valeurs خاصة الباحث في ميدان التنظيمات السياسية والإدارية.

**أ/ مستويات التحليل:**

إن جوانب القصور في تحليل أداء الكيانات الإدارية المشكلة للمؤسسات الدولتية Etatiques الحديثة في الجزائر سواء الثقافية الاجتماعية أو السياسية من طرف أهل الاختصاص يمكن ملاحظتها في العديد من الأبحاث الأكاديمية ذات الصلة.

ولهذا نجد قلة الأعمال العلمية خاصة المكتوبة باللغة العربية في هذا الموضوع على أهميته، ففعالية أية إدارة حديثة ترتبط في تحقيق الخدمة العمومية وبالتالي التنمية الإدارية باللغة، ولكننا في العلوم السياسية وخاصة على مستوى تخصص التنظيمات السياسية والإدارية نجد أنفسنا أمام ما يعرف في أدبيات الفكر الإسلامي المعاصر بالإزدواجية في الأفكار Dichotomie أو كما يقول مالك بن نبي:"اليوم تعصف بنا أفكار

متناقضة تجعلنا نجابه مشكلات الحضارة التكنولوجية من غير أن تربطنا بجذورنا وأفكار توثقنا بعالمنا الثقافي الخالص من غير أن توصلنا بنماذجنا المثالية" [1].

فإلى أي مدى يوفق الباحث في تحديد موضوعي لثنائية(التعريب والتغريب) و(النظام السياسي والنظام الإداري) بحيث يصل إلى التعميمات المطلوبة دون أن يقع في دائرة التساؤلات الفرعية غير المتناهية ؟

إن تحديد الإشكالية يتطلب اختبار الفرضية التالية:

– كلما توسعت مسارات التعريب كخيار لغوي كلما اصطدمت هاته المسارات بالإدارة كنسق متميز خاصة على مستوى المؤسسات الحكومية المركزية (وزارات، هيئات، مرافق عامة ) .

لكن اختبار الفرضية أمر صعب. لماذا؟

إن الظواهر محل الدراسة متحركة في المكان والزمان ومرتبطة بالقرارات السياسية أكثر من ارتباطها بالمناهج العلمية.

في هذا الإطار يجد الباحث نفسه رهين متغيرات عديدة من الصعب السيطرة عليها لأنّ:

1– موضوع اللغة والإدارة في بلد كالجزائر يطرح عدة أفكار قابلة للنقاش لأنّه يشمل معطيات غير حيادية.

2– نفس الموضوع تقل فيه الكتب مقارنة بالمقالات الصحفية أو المداخلات الأكاديمية في الملتقيات أو بعض الرسائل الجامعية لما بعد التدرج.

3– الموضوع شامل لعناصر تحليل عدة منها ما هو تاريخي ومنها ما هو قانوني ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو إداري، وربط الموضوع بالعلوم السياسية يصبح مصدر رغبة من الباحث في السعي لتوظيفه بما يخدم هذا الميدان الذي لم يستفد كثيرا من دراسات مماثلة مقارنة بالعلوم القانونية والإدارية أكثر من مجرد تلبية حاجة أو فضول معين في تجربة معرفية جديدة.

إنّ العلوم السياسية يجب أن تتوسّع إلى حدود أكبر وأكثر مرونة خاصّة في المواضيع التي يفتقد التعاطي معها في كثير من الأحيان للعلمية.

بالنسبة لموضوع اللغة والإدارة فهو يخدم العلوم السياسية والتنظيمات الإدارية من خلال ما تفرضه مسألة اللغة في الجزائر من نقاش حول:

- مكانة اللغة العربية
- دور المجلس الأعلى للغة العربية
- موقع اللغة الفرنسية في الأطوار الأولى للتعليم
- التكييف القانوني للغة الأمازيغية

وهي مسائل مرتبطة منهجيا بما يثار كذلك حول الإصلاح الإداري لهياكل الدولة من خلال:

- قضية الحكم الراشد.
- دور لجنة إصلاح الدولة.

**ب/ معوّقات البحث:**

ولكن لكي يخدم الموضوع ميدان البحث أي العلوم السياسية يجب(وهنا إشكال آخر) أن يرتبط بمنهج أو مناهج ملائمة كالمنهج التاريخي ثم منهج تحليل النظم Approche systémique انطلاقا من أن اللغة تعتبر Sous système (نسق أدنى) تتدخل على مستوى القيم والاتصال وذلك داخل النظام الإداري وداخل وحداته الفرعية المتصلة بالنظام السياسي القائم من جهة وبالبيئة من جهة ثانية، إضافة إلى ذلك هناك منهج علمي آخر يستوعب الموضوع وهو المقترب الوظيفي الذي يكمل عمل منهج تحليل النظم[2] .

كل هذا من المفروض أن يسهل للباحث الإجابة عن إشكاليته بما يلائم تخصصه حتى لو اضطر للاستعارة من تخصصات أخرى قريبة من العلوم السياسية ليصل إلى هدفه (وهذا إشكال آخر أيضا) يتصل بهوية العلوم السياسية والاجتماعية بصفة عامة أين تكون الاستقلالية شبه منعدمة، وهو ما أدى إلى ظهور لاحقا (على سبيل المثال) علم الاجتماع السياسي، والاقتصاد السياسي كتخصصات داخل التخصصات .

وإذا كان الباحث الفرنسي (فرانسوا جوجيل) قد تساءل عما إذا كان من المفروض اعتبار الدراسة المنهجية للسلوك الانتخابي كأحد فروع علم الاجتماع فماذا سيقول باحث آخر عن اعتبار البحث في الإدارة كنظام واللغة كأداة فرع من فروع علم السياسة ؟

إن تحليل الأنظمة بمختلف أنواعها تصبح مهمة عالم السياسة فيحللها كما يحلل سائر الظواهر السياسية في علاقتها مع ظواهر أخرى يمكن ملاحظتها خاصة وأن الكثير من الحالات أو الأحداث الإدارية والاجتماعية قد تصبح أحداثا سياسية والعكس صحيح من حيث العلاقات والأنماط التفاعلية القائمة أو من حيث القرارات.

من هذا المنطق يجب أن يستنتج الباحث الخصائص السياسية لموضوعه أولا.[3]

بالعودة لموضوع اللغة والإدارة نجد أن السلطة خاصية تميز العلوم السياسية أكثر من أي علم آخر ولهذا يجد الباحث السياسي نفسه متناولا لها كمتغير هام.

إن اللغة نظام رمزي لاشعوري يفرض على الأفراد سلطة معنوية والإدارة نظام عقلاني تمارس تأثير على الحياة الاجتماعية والسياسية وكلاهما يجعل الآخر ناجحا أو فاشلا [4] تماما كما حدث في دراسة حالة الجزائر.

لا شك أن اللغة أية لغة تشكل دوما مجالا واسعا من مجالات المعرفة لما تمارسه من نفوذ على العلاقات والبنى والقرارات اليومية أو الروتينية الإدارية.

ولما نحاول وضعها في نسق معين تتأثر سلبا أو إيجابا، ففي الجزائر تشكلت بعد الاستقلال ظاهرة (دولة الإدارة) كما يقول الباحث "فريتز ماكس" نظرا لتضخم التنظيم البيروقراطي[5] على حساب باقي التنظيمات وكان تشكلها بقيم وهياكل هجينه hybrid. منها الموروث عن الاستعمار ومنها التقليدي وهو ما أثر على طبيعة وهوية تنظيم المؤسسات في الجزائر من حيث اتصالها بالبيئة وعلاقتها بالمجتمع.

إن متغير اللغة لم يكن محايدا بل محددا لثقافة برجوازية غربية اصطدمت مع المجتمع الريفي الأمي الفقير، فكان الصراع الذي يصبح من الناحية المنهجية ميدان بحث أو قضية للباحث السياسي مادام علم السياسة أو العلوم السياسية هي علم القوة أو الصراع وهما عنصران لا يتوفران كمادة تحليل بنفس المستوى لتخصصات أخرى لا نجدها تهتم

بالتحول بل تقتصر على وصف أساليب الإدارة ونماذج التعريب فقط أي أنها تهتم بالظاهرة دون تأثر أو تأثير.

إن التصنيفات التي يقوم بها عالم السياسة لمادة البحث تفرض عليه خيارات عديدة في إطار نظري واحد بناء على حجم المدخلات (inputs) التي تتعلق بالمنهج أو البيئة أو بالموضوع بحد ذاته أو بشخصية الباحث.

تصنيفات يقوم بتحويلها إلى استنتاجات ذات قيمة بالنسبة للموضوع (outputs) ويبقى هذا مرتبط بحجم وطبيعة هذه المدخلات في حد ذاتها من حيث ما قد يعتريها من تشوهات وتحويرات في مسارها نحو ذهن الباحث قبل أن تتبلور نهائيا في شكل مفاهيم ونظريات علمية.

السبب في ذلك هو وجود معايير وقوى تأثر على الماهية (ESSENCE) ولا يتحكم فيها الباحث، وهي في العلوم السياسية أكثر حضورا وتأثيرا مما يعيق الوصول للموضوعية في أغلب الأحيان.

من أهمها معيار الترجمة، وذلك لوجود مصطلحات متماثلة وأحيانا متداخلة نسبيا لأن مصدرها لغات غير اللغة العربية مما يؤدي إلى تعدد الألفاظ لمصطلح الأجنبي واحد [6]، فالتناوب مثلا كمفهوم لا نجد له مرادفا مقبولا في اللغات الأخرى وخاصة الفرنسية ما دامت كلمة (ALTERNANCE) تعني تحديد التداول، ومفهومي النقل والتفويض تقابلهما كلمة (DELEGATION) في أدبيات الإدارة الحديثة.

نفس الملاحظة تتكرر في موضوع "اللغة العربية والإدارة" على مستوى مفاهيم "منتظم" و"نسق" وكلاهما تقابله كلمة واحدة هي (SYSTEME) بالفرنسية.

هذا المعطى الإبستمولوجي يلقي عبئ إضافيا على كاهل الباحث في الظاهرة السياسية، كما يحدث اضطرابا واغترابا لدى المتلقي خاصة الطالب الجديد في العلوم السياسية والذي يختار فرع التنظيمات السياسية والإدارية ويكون غير متحكم في اللغات الأجنبية.

إن البحث في مجال العلم السياسي هو نتاج عقلي في جميع أحواله، يقوم على تكوين التصورات الأولى لما يجب أن تكون عليه الظاهرة بعد تحليل الواقع الكائن

وانتقاده[7]، ومن هنا تظهر صعوبة الدراسة في هذا التخصص لتنوع مواضيعه من جهة وتفاوت مقومات الإنسان الباحث والظروف التي يعيش فيها، بيئيا وفكريا وحتى ذهنيا.

وتبدو الحاجة هنا ماسة إلى توضيح العلاقة بين المصطلح العلمي الدقيق والبيئة التي يعبر عنها نحو صياغة مصطلح إداري عربي موحد وسليم يؤدي وظيفته بوضوح في مجال التنظيمات السياسية والإدارية.

**ج- أزمة المفاهيم:**

إن توطين المفاهيم الإدارية المتصلة بلغة المرفق العام أو المؤسسة العمومية يعتبر تحديا أساسيا بالنسبة للباحث والمختص في التنظيمات السياسية والإدارية، والمسألة هنا ليست مسألة صراع حضاري بقدر ما هي تعبير عن أزمة مفاهيم حقيقية في لغة الإدارة.

أزمة قد تتحول إلى صدمة لدى الطالب في مراحل دراسته الجامعية.

لقد نشأت علوم الإدارة (التي نلقنها للطلبة الجامعيين منذ السنة الثانية جذع مشترك وإلى عامي التخصص قبل الحصول على شهادة التخرج في التنظيمات السياسة والإدارية) من الصناعة أو نتيجة الحراك الصناعي، وهناك أسماء كثيـــرة وراء هذا التطور الهائل منذ ظهور الإنتـــاج الكثيف في أواخر القرن قبـــل الماضي وحتى الآن[8].

أسماء كأردولي تيد (فن القيادة )، بيتر دراكار (الإدارة بالأهداف) هنري فايول (أركان الإدارة ) حاولت جعل الإدارة والقيادة والجودة والتنافس علوم لها قواعد لكن علوم كالفيزياء والرياضيات وليس كالاجتماع أو الاقتصاد مما يجعل متلقي المعلومات لا يتفاعل معها في الجزائر كما يتفاعل معها الطالب في فرنسا أو أمريكا .

إن اللغة في الإدارة ذات وظيفة اجتماعية تعبر عن واقع يعيشه الإداري والمواطن والباحث معا وذلك في مختلف السياقات الكلامية والأحوال التنظيمية التي يرتبط الجميع بها[9].

من هنا فإن تجسيد اللغة العربية في دوائر الإدارة أكثر من ضرورة لإعطاء مصداقية للعمل الإداري وإزاحة العديد من التناقضات لدى المواطن عمليا ولدى الباحث نظريا.

إن تشجيع البحث العلمي الإداري من حيث النشر والتأليف باللغة العربية يمكن أن يؤسس بيداغوجيا لحلول كثير ة في ممارسة الإدارة وفي دراستها.

وهذا يتأتى بـــ:

1- مراعاة القدرات الإستقطابية للغة العربية في مجال الإدارة.

2- توظيف تقنيات معاصرة في خدمة تحديث اللغة من خلال وسائل الإنترنت والمعلوماتية.

3- جعل الأنماط التعبيرية للغة العربية متفتحة على اللغات العالمية بتفعيل دور المجامع اللغوية.

4- الدفع بخطاب براغماتي حول استعمال اللغة العربية في دراسة وممارسة الإدارة .

5- إقامة مؤسسة لغوية تسهر على الترقية اللغوية للغة الإدارة ولما لا دمج الجامعة في هذه العملية.

وعموما فإن اللغة العربية يمكن أن تكون لغة علم الإدارة إذا ما وقع الاهتمام بالتعريب والترجمة والمصطلحات وتوظيف الآليات العصرية، كما يمكن أن تكون لغة عمل الإدارة إذا ما وقع الاهتمام باستحداث أنماط تعبيرية وأساليب علمية تلتزم الموضوعية وتميل إلى البساطة حتى يحصل تطابق اللغة مع البيئة.

يقول غاستون باشلار في ( نصوص مختارة عن اللغة): " اللغة العلمية في مبدئها محدثة[10] لكي يجد المرء آذانا صاغية داخل المدينة العلمية ينبغي أن يتكلم علميا لغة العلوم, بترجمة ألفاظ اللغة العادية ونقلها إلى اللغة العلمية .."

ويقول ابن خلدون في نفس السياق:" غلبة اللغة بغلبة أهلها... أعلم أن لغات أهل الأمصار إنما تكون بلسان الأمة أو الجيل الغالبين عليها أو المختلطين لها ولذلك كانت لغات الأمصار الإسلامية كلها بالمشرق والمغرب لهذا العهد عربية ".

ورغم أن القول الأول جاء في سياق مطا بعد ظهور علم الإدارة والقول الثاني جاء في سياق ما قبل ذلك فإن كلا المفكرين يشخصان الفكرة المركزية للموضوع على امتداد المكان والزمان والإنسان.

**د- التنمية اللغوية:**

إن اللغة حسب ما تعرفها المعاجم هي تلك الظاهرة الاجتماعية المؤلفة من الكلمات والجمل ذات المفاهيم الدالة والتي تحمل الأفكار والمشاعر وردود الأفعال ويتم بواستطها التواصل.

وأما العلم فيقصد به المعيار الخاضع للتجربة والدقة والملموس والابتكار، وهذا يأتي بعد التفكير والتروي والمعرفة العلمية بذات الشيء.

واللغة العلمية هي تلك اللغة التي تمتاز بمواصفات محددة لما لها من خصائص فكرية دقيقة ومنطقية. وفي مجال الإدارة تعبر لغة علم الإدارة عن خصائصه تميزها عن لغة عمل الإدارة علما أن اللغة العلمية في الإدارة تأتي عن طريق استعمال التفكير العلمي للوصول إلى نظريات بعد التحري الدقيق عن أسباب الظاهرة واعتماد الكم بدل الكيف إضافة إلى حسن الاستدلال والاستنتاج بعيدا عن لغة الإدارة العلمية التي تقوم على الخطاب العادي الذي هو الخطاب اليومي العادي العفوي المعبر عن حاجيات آنية، يحمل قواعد بسيطة ويستعمله العوام. ويقوم على لغة مزدوجة ( فرنسية- عربية ) أو لغة ثالثة ( العامية- الفرنسية- العربية ) مما يعبر عن نسق متناقض من القيم والسلوكات التي تهيمن عن الإدارة الجزائرية.

إن الخطاب الإداري العلمي يتضمن لغة متخصصة في إطار من الموضوعية لكن هل اللغة العربية التي نتحدث عنها لغة متخصصة في هذا المجال وإلى أي مدى ؟ اللغة كائن قابل لإستيعاب جميع المفاهيم العلمية في الإدارة وغير الإدارة، وما نعرفه عن اللغة العربية في هذا الخصوص هما نقطتين:

**القدم:** هي من أعرف اللغات قديما، ويعود ظهورها إلى القرن الثاني ميلادي ( 150 سنة قبل الإسلام ).

**السعة:** حيث اللسان العربي أوسع الألسنة مذهبا وأكثرها ألفاظا.

ولهاتان النقطتان دلالات، فالتخصص المنصوص عليه في المعاجم هو استيعاب اللغة لخصائص العلم حسب مجالات المعرفة المختلفة، وحديثا التخصص ينظر إليه على أساس مدى تحكم اللغة في التقنيات المعاصرة.

في هذا المستوى تحتاج اللغة العربية إلى كمية ضخمة من الألفاظ العلمية لاستيعاب مفاهيم إدارة العصر.

إن إنتاج معطيات ابستمولوجية أصلية يتطلب في مجال الإدارة اجتهاد في كتابة الرموز العلمية وإختزان المصطلحات في تحديد السياسات المكتوبة والاستفادة من اللغات الأجنبية في حدود معينة.

ولعل من أهم قضايا تنمية اللغة هو حل مشكلة المصطلح باعتماد الدقة، السرعة والاختصار مع الأخذ بعين الاعتبار أن المشكلة في اللغة العربية ليست في وضع المصطلح إنما في استعماله أي في استعمال المصطلح المعرب الملائم في الموضوع المناسب.

إن العلم بصفة عامة وعلم الإدارة بصفة خاصة يفترض الوضوح والإيجاز وعدم تعدد المترادفات للمعنى الواحد في اللغة. كما يفترض في اللغة أيضا[11]:

مبدأ الألف باء الوظيفية.

مبدأ المواءمة من الأنماط الدولية في المجال.

الالتزام بأدنى حد ممكن من العلامات.

عدم اللجوء للألفاظ العامية إلا للضرورة القصوى.

اعتماد الترجمة وتأليف المعاجم.

إنّ المطلوب الآن هو الحديث بعقلانية عن مسألة اللغة العربية في الإدارة وليس تعميم استعمال اللغة العربية في الإدارة بحكم أن هذه العملية الأخيرة تمت في أكثر من صعيد ولكن المشكلة في ماهية هذه اللغة العربية الموظفة في الإدارة..في إدارتنا؟

هذا هو التحدي الحقيقي الذي يواجه اللغة والإدارة، في ظلّ التثاقف (Acculturation) الذي تميز العالم في الألفية الثالثة وينعكس سلبا على فعالية الإدارة الجزائرية بل ويجعلها كما ورد في فرضيات الإشكالية في مواجهة اللغة أي في تضاد معها وليست مكملا أو في تفاعل معها مما يؤثر على المنتظم السياسي والاجتماعي بصفة عامة.

إننا نعيش فترة انتقال .. انتقال من حضارة تقليدية إلى حضارة صناعية ولهذا تعيش فينا قيم وتقاليد ومناهج الماضي مع تطلعات إلى المنهج الحديث والهيكل الإداري الحديث وتعتبر اللغة في هذا السياق سمة حضارية يجب أن تطبع هذه العملية الانتقالية.

غداة الاستقلال وجدنا أنفسنا أمام احتياجات عديدة وجديدة ينبغي أن توفر للمواطن وكان على الإدارة أن توفر للفرد فرص التحول من الدولة البوليسية إلى دولة الرفاهية التي تؤمن بحق الفرد وكان الهيكل الإداري عبارة عن مصالح غير قادرة على تلبية كل هذه الاحتياجات وحتى النخب الإدارية الأصيلة نادرة وظهرت نتيجة هذا السياق تناقضات ومعوقات في علاقة المواطن بالإدارة وعلاقة العمل الإداري بالعلم الإداري.

إن الهيكل الإداري الذي ورثناه عن المستعمر لم يكن يؤمن بالتدريب العلمي مثلا رغم أن المنهج الحديث يؤكد على الجانب الموضوعي وإن كان لا يهمل الجوانب التقنية التي كان يعتمدها لوحدها الهيكل الإداري القديم طيلة 130 سنة من الاحتلال الفرنسي ولا يتسنى اليوم للتدريب والتنظيم أن ينجحا ويصبحا ذا جدوى في مجال البيروقراطية ما لم يصحبهما وعي كامل بمسألة التربية الوطنية التي يمكن أن تجعل الإداري والمواطن والباحث يلعبون دورهم الإيجابي في قيادة حركة الانتقال التي سلف ذكرها أعلاه.

إن البدائل العلمية ممكنة خاصة إذا حصل لقاء بين النشاط الإداري والتعليم الجامعي في مستوى التعريب حتى نستوعب حقائق ضعف الأسلوب، ركاكة الترجمة، العجز في صياغة المصطلحات الحديثة من لغة عمرها آلاف السنين، وهو رهان يحتاج إلى عاملي الوقت والإمكانيات إذا ما توفرت الإدارة السياسية الحقيقية التي تترجم في لغة علم الإدارة المعاصرة بفكرة الحكم الراشد (Bonne gouvernance ) .

وهو ما تتجه إليه القيادة السياسية في البلاد حاليا في إطار إصلاح الدولة هيكليا وقيميا ( La refonte d'état) .

**خاتمة:**

أعطت المدرسة السلوكية للعلوم السياسية منذ القرن الماضي هوية علمية وجعلت هذا الميدان علما قائما بحد ذاته، ومع مطلع الألفية الثالثة يصبح من الضروري في ظل الحركات المابعدية (ما بعد الحادثة- ما بعد السلوكية) التي تعتبر وجه من أوجه العولمة إعادة تحديد دور ومكانة هذا العلم الحديث والتخصصات المنبثقة عنه كالتنظيمات السياسية والإدارية حتى يحصل على استقلاليته ويصبح قادرا على إستيعاب وفهم خصائص البيئة ومتغيراتها اللسانية والتنظيمية مستمرة التحول، ويحقق فعالية في الجامعة وفي المجتمع والدولة وهي عناصر في أمس الحاجة له.

**الهوامش:**

1- الدكتور حسن أبشر الطيب، التنمية الإدارية بين النظرية ومكونات التجربة العلمية، دار الجيل، بيروت، لبنان 1986، ص29.

2- M.Louis Naud pierre, L'analyse systémique, introduction à la science politique, année universitaire, 2003-2004, p11.

3- Ibid, p15.

4- جمال العبيدي، التعريب والتناقضات الاجتماعية في الجزائر، المستقبل العربي بيروت 1999، ص95.

5- الدكتور حسن أبشر الطيب – مرجع سابق – ص .83

6- سليمان عميرات، التعريب في الجزائر، العربي، الكويت، عدد 496، نوفمبر 1999 ص.10

7- د.نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، مكتبة العبيكان، الرياض السعودية ط2، 2001، ص200.

8- محمد الجديدي، الناس والسلطة، العربي، الكويت، العدد 563، أكتوبر 2005، ص.91

9- د.صالح بلعيد، اللغة العربية العلمية، دار هومة، الجزائر، 2003، ص144.

10 – د.صالح بلعيد، نفس المرجع، ص43.

11 –د.صالح بلعيد، نفس المرجع، ص55.